

مجلس المحافظين

GOV/2006/64

Date: 14 November 2006

Restricted Distribution

Arabic

Original: English

نسخة مخصصة للاستخدام الرسمي

البند الفرعي ٣(د) من جدول الأعمال المؤقت
(الوثيقة GOV/2006/60)

تنفيذ اتفاق الضمانات، المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار، في جمهورية إيران الإسلامية

تقرير من المدير العام

١- في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٦ قدم المدير العام تقريراً عن تنفيذ اتفاق الضمانات، المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار، في جمهورية إيران الإسلامية (إيران) (الوثيقة GOV/2006/53). ويغطي التقرير الحالي التطورات التي طرأت منذ ذلك التاريخ.

ألف- تعليق الأنشطة المتعلقة بالإثراء

٢- منذ ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٦ ظلت الطاردات المركزية الموجودة في منصة اختبار الآلات الفردية وفي السلاسل التعاقبية المؤلفة من ١٠ آلات ومن ٢٠ آلة، وكذلك في أول سلسلة تعاقبية مؤلفة من ١٦٤ آلة في المحطة التجريبية لإثراء الوقود، تعمل - أساساً في حالة تفريغ هوائي- مع تلقيم سادس فلوريد اليورانيوم أثناء فترات متقطعة. واستكملت عملية تركيب السلسلة التعاقبية الثانية المؤلفة من ١٦٤ آلة؛ وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ بدأت عملية اختبار هذه السلسلة التعاقبية باستخدام غاز سادس فلوريد اليورانيوم. وفي الفترة ما بين ١٣ آب/أغسطس و ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ أفادت إيران بأنها ألقمت ما مجموعه نحو ٣٤ كغم من سادس فلوريد اليورانيوم داخل الطاردات المركزية وأنها أثرتها باليورانيوم ٢٣٥ إلى مستويات تقل نسبتها عن ٥%.

٣- وفي الفترة ما بين ١٦ و ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ أجرت الوكالة تحققاً من الرصيد المادي في المحطة التجريبية لإثراء الوقود؛ علماً بأن تقييم هذا التحقق ما زال معلقاً في انتظار ورود نتائج العينات.

٤- وما زالت معلقة نتائج تحليل العينات البيئية التي أخذتها الوكالة من أجل تأكيد صحة ما أفادت به إيران في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ من أنها أنجزت مستويات إثراء باليورانيوم ٢٣٥ تبلغ نسبتها ٥% أثناء جولة اختبارات أجريت في السلسلة التعاقبية الأولى المؤلفة من ١٦٤ آلة في المحطة التجريبية لإثراء الوقود. (الفقرة ٥ من الوثيقة GOV/2006/53). ولم تمكن إيران الوكالة من إجراء معاينة تامة لسجلات التشغيل المتعلقة بقياسات المنتجات والمخلفات التي طلبت الوكالة إجراءها من أجل استكمال أنشطتها التدقيقية.

٥- وما زالت إيران ترفض مناقشة مسألة تنفيذ الرصد عن بعد في المحطة التجريبية لإثراء الوقود؛ وهو اقتراح قدمته الوكالة تعويضاً عن أنه يتعذر في المحطة التجريبية لإثراء الوقود اتخاذ التدابير التي تستخدم عادة لأغراض التحقق في مرافق الإثراء العاملة (ومنها مثلاً المعاينة المفاجئة المحدودة التواتر) (الفقرة ٦ من الوثيقة GOV/2006/53).

٦- وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ تم تنفيذ عملية تحقق من المعلومات التصميمية في محطة إثراء الوقود في نتاناز، حيث تواصل عملية البناء.

باء- تعليق أنشطة إعادة المعالجة

٧- ظلت الوكالة ترصد استخدام الخلايا الساخنة في مفاعل طهران البحثي وفي مرفق إنتاج نظائر الموليبدينوم واليود والكسبون المشعة، وبناء خلايا ساخنة في المفاعل البحثي الإيراني (IR-40)؛ وذلك من خلال عمليات التفتيش والتحقق من المعلومات التصميمية والصور الملتقطة بواسطة السوائل. ولا توجد مؤشرات تدل على أن هناك أنشطة إعادة معالجة جارية في تلك المرافق أو في أي مرافق معلنة أخرى في إيران.

جيم- المفاعل البحثي الذي يعمل بالماء الثقيل

٨- ظلت الوكالة منذ ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٦ ترصد، عبر الصور الملتقطة بواسطة السوائل، عملية تشييد المفاعل طراز IR-40؛ وهي العملية التي تواصلت جنباً إلى جنب مع عملية تشييد المباني المرتبطة بهذا المفاعل.

دال- القضايا المعلقة

٩- في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ كتبت الوكالة إلى إيران مشيرةً إلى قضايا التحقق المعلقة منذ عهد طويل بشأن أنشطة إيران النووية؛ وإلى كون إيران لم تتصد لتلك القضايا أو لم تبد القدر الضروري من الشفافية من أجل تبديد أوجه عدم التيقن المرتبطة ببعض أنشطتها النووية. وفي تلك الرسالة حثت الوكالة إيران على تقديم جميع المعلومات الضرورية والسماح بإجراء المعاينة المطلوبة من أجل تيسير حسم جميع قضايا التحقق المعلقة منذ عهد طويل. وفي رد إيران المؤرخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ أفادت إيران، في جملة أمور، بأنها "مستعدة لتبديد أوجه اللبس، إن وجدت، والسماح بإجراء المعاينات وتوفير المعلومات وفقاً لاتفاق الضمانات الخاص بها". وفيما يخص القضايا المعلقة أشارت إيران إلى رسالتها المؤرخة ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ التي كانت قد أعلنت فيها "استعدادها لحسم القضايا المتبقية ضمن إطار زمني محدد بالأسابيع الثلاثة المقبلة شريطة أن يعود الملف النووي بكامله ليندرج داخل إطار الوكالة".

دال-١- برنامج الإثراء**دال-١-١ التلوّث**

١٠- لم يحرز أي تقدم آخر بشأن حسم قضايا التلوّث المشار إليها في الفقرة ١١ من الوثيقة GOV/2006/53 (أي مصادر جسيمات اليورانيوم الضعيفة الإثراء وبعض جسيمات اليورانيوم الشديدة الإثراء التي عثر عليها في أماكن أعلنت إيران أنه تم فيها تصنيع و/أو استخدام و/أو تخزين مكونات طاردات مركزية). وبالإضافة إلى ذلك ما زالت هناك حاجة إلى تقديم إيضاحات بشأن جسيمات اليورانيوم الطبيعي والشديد الإثراء التي وجدت في العينات المأخوذة من معدات موجودة في جامعة تقنية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ (الفقرة ٢٤ من الوثيقة GOV/2006/53).

دال-١-٢- اقتناء تكنولوجيا أجهزة الطرد المركزي طراز P-1 و P-2

١١- لم تزود إيران الوكالة بأية معلومات جديدة بخصوص البرنامج الإيراني المتعلق بالطاردات المركزية طراز P-1 أو P-2 (الفقرتان ١٢ و ١٣ من الوثيقة GOV/2006/53).

دال-٢- معدن اليورانيوم

١٢- حتى الآن لم تقدم إيران نسخة من الوثيقة التي تقع في ١٥ صفحة وتصف إجراءات اختزال سادس فلوريد اليورانيوم إلى معدن اليورانيوم وإجراءات صب وقولبة معدن اليورانيوم المثري والمستنفذ داخل أنصاف كرات (الفقرة ٦ من الوثيقة GOV/2005/87). وفي آب/أغسطس ٢٠٠٦ أعادت الوكالة من جديد وضع أختامها على الوثيقة المذكورة.

دال-٣- تجارب البلوتونيوم

١٣- واصلت الوكالة التماس إيضاحات من إيران حول تجاربها المتعلقة بفصل البلوتونيوم (الفقرات ١٥-١٧ من الوثيقة GOV/2006/53). ولم تقدم إيران إيضاحات وافية للقضايا المعلقة في ما يتعلق بهذه التجارب وأفادت بعدم توافر أية معلومات أخرى ذات صلة.

١٤- وكما ورد في تقرير المدير العام السابق (الفقرة ١٧ من الوثيقة GOV/2006/53)، فإن نتائج تحليل العينات البيئية المأخوذة من مرفق "كاراج" لخزن النفايات (حيث توجد الحاويات التي استُخدمت لخزن الكبسولات المستهدفة من اليورانيوم المستنفذ المستعملة في التجارب) تثبت وجود جسيمات يورانيوم شديد الإثراء. واستجابة لما طلبته الوكالة في ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦ من معلومات حول مصدر الجسيمات، وحول الاستخدام السابق للحاويات، أبلغت إيران الوكالة في رسالة مؤرخة ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ بأن الحاويات استُعملت بغرض الخزن المؤقت للوقود المستهلك من مفاعل طهران البحثي، وهو ما يمكن أن يفسّر، من وجهة نظرها، وجود جسيمات اليورانيوم الشديد الإثراء. وقد أخذت عينات إضافية من حاويات أخرى، توجد في مركز طهران للبحوث النووية، استُخدمت أيضاً في خزن الوقود المستهلك من مفاعل طهران البحثي. ولم تظهر نتائج هذه العينات إلى الآن.

١٥- وقد جرت موافاة إيران، تحت غلاف رسالة الوكالة المؤرخة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ (المشار إليها في الفقرة ٩ أعلاه) بتقويم مفصّل لنتائج التحليل الإضافي للعينات المأخوذة من الحاويات الموجودة في

"كاراج"، وطلب منها تقديم مزيد من الإيضاح حول وجود جسيمات اليورانيوم الشديد الإثراء وتفسير ما عُثر عليه، إضافة إلى ذلك، من بلوتونيوم في العينات. وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، قدمت إيران رداً على ذلك الطلب، تعكف الوكالة على تقويمه حالياً.

هاء- قضايا أخرى متعلقة بالتنفيذ

هاء-١- تحويل اليورانيوم

١٦- في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، أطلقت إيران حملة لتحويل اليورانيوم داخل مرفق تحويل اليورانيوم تنطوي على زهاء ١٦٠ طناً من ركاز خام اليورانيوم. وحتى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، اكتمل أثناء هذه الحملة إنتاج نحو ٥٥ طناً من اليورانيوم على هيئة سادس فلوريد اليورانيوم. وما زالت جميع كميات سادس فلوريد اليورانيوم المنتجة في مرفق تحويل اليورانيوم خاضعة لتدابير الوكالة المتعلقة بالاحتواء والمراقبة.

هاء-٢- أمور أخرى

١٧- لم تستجد أية تطورات تقتضي الإبلاغ عنها في ما يخص قضايا التنفيذ الأخرى المشار إليها في التقارير السابقة (الفقرة ١٤ من الوثيقة GOV/2006/38؛ والفقرتان ١٩ و ٢٠ من الوثيقة GOV/2006/27).

واو- تدابير الشفافية

١٨- لم تستجب إيران بعد لطلبات الوكالة الاستيضاحية التي طال أمدها بشأن المعدات والمواد ذات الصلة بمركز بحوث الفيزياء وبشأن معاينة تلك المعدات والمواد بغرض أخذ مزيد من العينات البيئية منها؛ كما لم تمكن إيران الوكالة من إجراء مقابلة مع رئيس سابق آخر للمركز المذكور.

١٩- ولم تبد إيران أي استعداد لمناقشة المعلومات المتعلقة بالدراسات التي يقال إنها ذات صلة بما يسمى مشروع الملح الأخضر، وباختبار متفجرات قوية، وتصميم مركبة قذائف عائدة (الفقرة ٢٦ من الوثيقة GOV/2006/53).

زاي- موجز

٢٠- لقد ظلت إيران تتيح للوكالة معاينة المواد والمرافق النووية المعلنة، وقدمت التقارير المطلوبة منها بشأن حصر المواد النووية فيما يخص هذا النوع من المواد والمرافق. بيد أن إيران لم تمكن الوكالة تمكيناً تاماً من الاطلاع على السجلات التشغيلية الموجودة في المحطة التجريبية لإثراء الوقود.

٢١- وفي حين أن بمقدور الوكالة التحقق من عدم تحريف المواد النووية المعلنة في إيران، ستنظر الوكالة عاجزة عن إحراز مزيد من التقدم في جهودها الرامية إلى التحقق من عدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة في إيران ما لم تعالج إيران قضايا التحقق التي طال أمدها، بما في ذلك عبر تنفيذ البروتوكول الإضافي، وتوفير الشفافية الضرورية. وإحراز تقدم بهذا الصدد إنما هو شرط أساسي كي تتمكن الوكالة من تأكيد الطابع السلمي للبرنامج النووي الإيراني.

٢٢- وستواصل الوكالة استقصاءها لسائر ما تبقى من قضايا معلقة تتصل بأنشطة إيران النووية، وسيواصل المدير العام الإفادة عن هذا الموضوع حسب الاقتضاء.